

التنشئة السياسية وأثرها على واقع المشاركة السياسية في الجزائر

Political Socialization and its impact on the reality

of political participation in Algeria

ط.د./مسعودي عبد الرؤوف*

جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس-

a.messaoudi@univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر: 2024/01/07	تاريخ القبول: 2023/10/26	تاريخ الإرسال: 2023/08/16
-------------------------	--------------------------	---------------------------

ملخص :

ما زالت المشاركة السياسية في الجزائر رهينة تقاليد موروثة عن تجارب تركزت مع مرور الزمن، هذا النسق ما زال يؤثر بشكل سلبي على العملية الديمقراطية من حيث النجاعة والمصداقية، وتتولى ميكانزمات التنشئة قسطا مهما من التأثير على مسارات المشاركة السياسية في الجزائر ونتائجها الملاحظة من خلال الانتخابات، فهي تُوجِّهها إلى خيارات انتخابية مُحددة إيجابية كانت أو سلبية، أو تنأى بها عن المشاركة بشكل نهائي في حالات عديدة من الاغتراب والهجران السياسي، وهو ما يجعل التبصر في طبيعة العلاقة بين التنشئة السياسية والمشاركة موضوعا أساسيا، لأنه يتيح التقرب أكثر من الإحاطة بالسلوك السياسي والانتخابي للمواطن الجزائري، والعوامل المؤثرة في التنشئة السياسية. إننا نرمي من وراء هذه الدراسة إلى تقديم نظرة تحليلية للمخلفات التي تركتها الممارسات السياسية للسلطة منذ الاستقلال الى اليوم، وما جنت عليه التنشئة السياسية التي سعى النظام السياسي إلى تكريسها في تكوين أجيال تفتقد القدرة على تحليل المعطيات السياسية، ولا تمتلك سوى ردود فعل تجاه ما يدور من أحداث، أو حشود مبرمجة على أفكار وعادات تجعلها مقيدة في كيانات ضيقة، وبالتالي فالمشاركة السياسية ما زالت رهينة للتقاليد التي تبتغيها السلطة، لأنها تُحافظ من خلالها على بقائها وتعطل من جهة أخرى أي نهضة اتجاه الانعتاق والتحرر من رواسب الماضي.

* المؤلف المرسل: طالب الدكتوراة "مسعودي عبد الرؤوف".

الكلمات المفتاحية: التنشئة السياسية؛ المشاركة السياسية؛ المجتمع المدني؛ المواطنة؛ الديمقراطية.

Abstract:

Political participation in Algeria remains subject to traditions inherited from experiences that have solidified over time. This pattern still has a negative impact on the democratic process in terms of effectiveness and credibility. Mechanisms of political development play a crucial role in influencing the trajectory of political participation in Algeria and its resulting outcomes, as seen through elections. These mechanisms direct it toward specific electoral choices, whether positive or negative, or even lead to complete abstention in various cases of political detachment and exile. This highlights the fundamental nature of understanding the relationship between political development and participation, as it provides a closer insight into the political and electoral behavior of Algerian citizens, along with the influential factors in political development.

Behind this study, our aim is to present an analytical perspective on the aftermath of political practices of authority from independence until today. We also explore the impact of the political upbringing that the political system has endeavored to establish, shaping generations lacking the ability to analyze political data and possessing only reactions to ongoing events or programmed crowds adhering to ideas and customs that confine them within limited entities. Consequently, political participation remains captive to the traditions sought by the authorities, as it sustains its presence while obstructing any progression towards liberation and breaking free from the remnants of the past.

Keywords: Political Socialization; Political Participation; Civil Society, Citizenship; Democracy.

مقدمة:

تُعتبر المشاركة السياسية من الأركان الأساسية في عملية بناء الدولة الحديثة، بما تُتيح للمواطنين من مساحات تأثير على بناء المؤسسات السياسية، فمن خلال الأنشطة التي يُؤدّيها الفرد على غرار الانتخابات والمشاركة في النقاشات الإعلامية والسياسية، يتم بناء العملية الديمقراطية، فلا يمكن تصوّر بناء ديمقراطية دون مشاركة سياسية، إلا أن جودة العملية الديمقراطية تتأثر بمستوى وطبيعة المشاركة السياسية. التي تنخرط في التأسيس لظواهر مختلفة سواء بالسلب أو الإيجاب، وتتأثر هي الأخرى بظواهر أخرى على غرار السلوك السياسي، والتنشئة السياسية، التي تتدخل مباشرة في تشكيل الوعي السياسي للأفراد، فالتنشئة تعني جل التراكمات التي اكتسبها الفرد طيلة ادراكه للمحيط السياسي الذي يتحرك خلاله، حيث تتجسد ضمن سلوكيات وقيم ومعايير تسود داخل حيز اجتماعي معين. فالمشاركة السياسية ذات أهمية بالغة لأنها تستهدف العملية الانتخابية، والانتخابات بدورها وفق تعبير "جون ديوي" هي "مشاركة الافراد في وضع القيم التي تنظم حياة الجماعة وقدرتهم على التأثير في وضع السياسات العامة في دولهم".

تؤثر المشاركة السياسية بشكل مباشر على جودة العملية الديمقراطية وعلى طبيعة المؤسسات وأدائها، ولعل الخلفية التي اكتسبها الفرد الجزائري تجاه العملية السياسية وما ترسخ في وعيه الذي يبني قناعاته السياسية به، يستدعي التقرب أكثر من طبيعة العلاقة بين التنشئة السياسية التي تلقاها وتأثير ذلك على طبيعة المشاركة السياسية. ومن خلال ذلك تبرز أهمية الدراسة ودورها في تحديد دور التنشئة السياسية في طبيعة المشاركة السياسية للفرد الجزائري منذ التجربة السياسية بداية تسعينات القرن الفارط وحتى اليوم.

يكتسي موضوعنا أهمية بالغة، تتجلى في التقرب أكثر من دراسة طبيعة المشاركة السياسية ودوافع الخيارات التي يلجأ إليها الفرد الجزائري في تعاطيه مع العملية السياسية، وما جنت عليه هذه الخيارات طيلة التجارب الانتخابية التي عرفتها البلاد منذ الانفتاح السياسي الذي جاء به دستور 1989 إلى اليوم، ومن بين النقاط التي تشير الى أهمية دراسة موضوع التنشئة السياسية هي اعتبارها الأساس الذي يشكل رد الفعل إتجاه قضايا الدولة والمجتمع.

ونسعى من خلال هذه الدراسة الى الربط بين المحصلات التاريخية للتكوين السياسي للفرد الجزائري وعلاقتها بالمشاركة السياسية، أي الأسباب التي تدفع المواطن الجزائري الى تبني خيارات سياسية معينة، تجعله في كل مرة رهينة أفكار وتقاليد موروثه، تكون في مجملها عائقا أمام اختيار أحسن المسارات السياسية حتى وإن كانت تعود بالمصلحة العامة.

فالنتائج التي تميز الانتخابات سواء الوطنية أو المحلية تشير إلى تشوه واضح في الفكر السياسي لدى الفرد الجزائري حيث نلاحظ إستفحال العديد من السلوكيات والعادات السلبية المحيطة بالمشاركة السياسية، ولا شك فهي كلها تبني على تنشئة معينة، وعليه فإنه لتصحيح الخيارات وجب التطرق الى الأسباب الكامنة وراءها، والتي ترتبط أساسا دون شك بالتنشئة التي تلقاها الفرد في مجتمع الضيق والواسع.

بناءً على ما سبق نطرح الإشكال التالي: "كيف أثرت التنشئة السياسية على طبيعة المشاركة السياسية للفرد الجزائري؟".

إجابة على الإشكالية تصاغ الفرضيات البحثية التالية:

1. ساهمت ممارسات النخب الحاكمة في إضعاف ميكانزمات التنشئة السياسية وهو ما انعكس سلبا على عملية التحول الديمقراطي في الجزائر.
2. إنعدام رؤية واضحة من النخب الحاكمة بغية غرس قيم التنشئة هو ما أثر على واقع المشاكة السياسية في الجزائر.

وقد إعتدنا على جملة من المناهج والإقتربات، فبالنسبة للمناهج، تركز إستخدامنا على المنهج الوصفي الذي يصف الظاهرة وصفاً علمياً دقيقاً يكون كمياً أو نوعياً، فالوصف الكمي يحدد لنا خصائص الظاهرة ونشأتها والعلاقات السببية بينها وبين الظواهر الأخرى والنتائج المتوقعة لها، أما الوصف الكيفي (النوعي) فيعتمد إلى إعطائها بعداً رقمياً يوضح حجمها ودرجة تأثيرها في بقاى الظواهر¹. وللوصول إلى غايتنا التي ترمي إلى الإلمام بمختلف جوانب الموضوع، يتأتى إستخدامنا له في إطار الوصف بالتركيز على الأسلوب العملي المنظم من أجل الوصول الى حقائق تعني قضية التنشئة والمشاركة السياسية في الجزائر، وضرورته في هذا المقام تنبثق من باب أنه يساعد على جمع المعلومات حول التنشئة السياسية والمشاركة السياسية والعلاقة المتبادلة بينهما، وتأثيرات ذلك على العملية السياسية والبناء الديمقراطي في الجزائر بشكل عام.

كما نعتمد على "إقتراب الدولة والمجتمع" الذي أسسه "جويل ميجدال JOEL S. MIGDAL"، بحيث يغوص في زوايا التأثير والتأثر بين كتلتين تلتقيان في العديد من المساحات، وهما الدولة بأجهزتها ومؤسساتها والمجتمع بمكوناته وأبعاده، وطرح ميجدال العديد من التساؤلات حول طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، ومتى وكيف أصبحت الدولة قادرة على تأسيس سلطة سياسية قوية، ومتى نجحت في الاستئثار على وظيفة الضبط الاجتماعي، وكيف تؤثر أنماط النظم السياسية سواء ديمقراطية أو تسلطية على التحكم في المجتمع وسلوكه، وما هي طبيعة الصراع بين الدولة والمنظمات الاجتماعية الأخرى، فمتغيرات التنشئة والمشاركة السياسية في الجزائر مرعدة مراحل وظروف كانت الدولة الفاعل الأساسي فيها، وعليه فقد تأثرتا بكل السياسات التي انتهجتها الدولة إلى جانب تأثرها بالتحويلات التي يعرفها المجتمع.

بهذا الطرح، تقسم هذه الدراسة إلى مجموعة من المحاور في إطار البحث عن حلول للإشكالية والفرضيات المطروحة:

- المحور الأول:** التحليل النظري والمفاهيمي لنسق التنشئة والمشاركة السياسية.
- المحور الثاني:** خلفيات التنشئة السياسية ضمن مرحلة الأحادية الحزبية في الجزائر.
- المحور الثالث:** التنشئة السياسية المعطلة وخيارات المشاركة بُعيدَ الإنفتاح.
- المحور الرابع:** واقع مؤسسات التنشئة السياسية في الجزائر - التأثير على السلوك الانتخابي-

وقبل كل شيء وعند الحديث عن ظاهرة التنشئة والمشاركة السياسية في الجزائر، لا بد من إطار نظري نفهم به أصول النشأة وكونولوجيا المفهومين.

المحور الأول: التحليل النظري والمفاهيمي لنسق التنشئة والمشاركة السياسية

تعتبر متغيرات التنشئة والمشاركة السياسية من المفاهيم العريقة التي غلبت على جل تحولات الدول الديمقراطية خاصة الغربية، وتتميز بكونها ذات منبت في البيئات السياسية المنفتحة، وغالبا ما تلجأ النظم التسلطية إلى كبحها وإحتوائها أو إلغائها أو توجيهها في تيار واحد موافق لرؤية النظام وإيديولوجيته.

1. التنشئة السياسية عامل تطور الديمقراطيات الغربية:

أدى النسيج متعدد الثقافات للمجتمعات الحديثة إلى ظهور العديد من القضايا والصراعات الجديدة، حيث تطالب الأقليات العرقية والقومية بالاعتراف بهويتها الثقافية

ودعمها، تقدم هذه الفكرة تصوراً جديداً لحقوق ومكانة ثقافة الأقليات، وتجادل بأن أنواع معينة من "الحقوق الجماعية" لثقافات الأقليات تتفق مع مبادئ الديمقراطية الليبرالية، وأنه يمكن الرد على الاعتراضات الليبرالية القياسية، على أن الاعتراف بهذه الحقوق على أساس الحرية الفردية والعدالة الاجتماعية والوحدة الوطنية، يوفر صيغة واحدة يمكن تطبيقها على جميع المجموعا، فبناء ثقافة التعايش بين الأقليات يفرض وجود أنساق من التنشئة².

إكتست التنشئة السياسية أهمية خاصة في الأدبيات السياسية الغربية، وبالتحديد في الفترة التي أعقبت العصور الوسطى الأوروبية في القرن السابع عشر، أين عاشت أوروبا مرحلة مظلمة من حياتها سادتها إستفحال سلطة البابوية الحاكمة بنظرية الحق الإلهي المباشر، تميزت خلالها الثقافة السياسية للمجتمع الأوربي بالركود، فلا بيئة منفتحة تتحرك فيها، ولا مفكرين يعملون على البحث في ثنايا مفهوماها، حتى دخول أوروبا عصر التنوير بفضل أفكار فلاسفة التنوير (توماس هوبز، جون جاك روسو، جون لوك، مونتسكيو وغيرهم)، ومن عملوا على بناء نمط تفكير سياسي جديد قائم على التسليم بأن بناء الدولة من ثقافة الفرد.

يعتبر التعريف الذي قدمه العالم الأمريكي (هربرت هايمان) من بين أوائل التعريفات التي تناولت مفهوم التنشئة السياسية خلال خمسينيات القرن الماضي حيث عرفها بأنها: "تعلم الفرد لأنماط سلوكية-اجتماعية تساعد على أن يتعايش مع غيره في المجتمع وذلك عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع، مما يساعد هذا الفرد على ان يتعايش سلوكيا"³. ومعنى هذا أن يكتسب الفرد قيم سلوكية من مؤسسات ينتمي إليها إجتماعيا بالدرجة الأولى كالأُسرة، أو سياسيا كالأحزاب السياسية.

وتظهر أهمية التنشئة السياسية في كونها مجالا يتنافس فيه الفواعل السياسيون بغية السيطرة قوى الضبط فيها، حيث كثيرا ما تكون فضاءات التنشئة (المدرسة، الأسرة، المسجد، المجتمع...) ساحات للصراع والتنافس بين السلطة والمجتمع المدني من جهة وبين العصب التي تسعى لفرض أفكارها وتوجهاتها على المدين المتوسط والبعيد. وقد لا تؤدي التنشئة السياسية رغم أهميتها الى الهدف المقصود وهو التنمية السياسية، أو الى ترسيخ مفاهيم الديمقراطية الحقّة، والسبب يعود في ذلك الى طبيعة الثقافة السياسية السائدة في المجتمع، ونوعية التعليم والمدى الذي بلغته وسائل

الاعلام في استقلاليتها، وهي الأمور التي تُعتبر المُحدّدات الطّبيعية للتنشئة السياسية، ويعتبر النظام السياسي المؤثر الأول في هذا الصنع. لذلك فهذه الأهمية تحددها جملة من الوظائف التي تقوم بها التنشئة السياسية، وتشمل غالبا، تثبيت أنماط مختلفة من الثقافة السياسية لدى الأجيال الشابة من طرف أجيال سبقتها، ثم نقلها الى الأجيال اللاحقة، موقف المجتمع اتجاه ما ترسخ من ثقافة سياسية والعمل على تكوين وتشكيل وعي يتوافق وما يعيشه من تحديات في حياته السياسية والمجتمعية، تغيير الثقافة السياسية التي علفت بها عادات سلبية، واجتهاد النخب في تصحيح المفاهيم وذلك لتمكين المجتمع من تجاوز حالة التخلف إلى حالة التطور والتحضر.

ويمكن تعريف التنشئة السياسية، بأنها: "عملية تعديل وتوجيه تتولاها مؤسسات تعمل على غرس ثقافة المشاركة حفاظا على التكامل بين مختلف فئات المجتمع"⁴. هذه المؤسسات تتكون من الأسرة أولا، ثم القبيلة أو العشيرة، ثم المدارس ومناهج التعليم الأخرى، الأحزاب السياسية، الجمعيات... ولكل ما يمكن للفرد تلقيه من خلال معاشيته لأنماط مختلفة من السلوكات السياسية. كما أن درجة تأثير هذه المؤسسات تتعلق بطبيعة البيئة التي تتحرك فيها، فهذه أدوار لا تكون إلا في النظم المفتوحة التي تترك الحرية لهذه المؤسسات بالقيام بأدوارها في تكوين الفرد، وينعكس الأمر بالنسبة للنظم السياسية المغلقة.

2. المشاركة السياسية عامل قياس مستوى التنشئة السياسية:

بطبيعة الحال، لا يمكن الحديث عن مشاركة بدون تنشئة، فالأولى هي متغير تابع للثانية، لكن مستواها يختلف باختلاف قدرات التنشئة، فتُعتبر المشاركة السياسية أساس الديمقراطية من خلال اتساع الاقتراع الشامل وامتداده بدرجات مختلفة من دولة إلى أخرى لكل أعضاء المجتمع، من خلال المؤسسات الشرعية التي تشجع وتيسر اللقاءات والتجمعات السياسية والتواجد الحزبي أو التنظيمي.

ويشير مفهوم المشاركة السياسية إلى: "تلك الأنشطة التطوعية التي يشارك فيها أفراد المجتمع مثل اختيار القادة وقيامهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتشكيل السياسة العامة، وتشتمل على تلك الأنشطة بصورة أساسية خاصة التصويت والبحث عن المعلومات، المناقشة، الكتابة، حضور التجمعات ... أما الصور الأكثر فاعلية

للمشاركة فهي الانضمام بصفة رسمية الى حزب، التسجيل في الانتخابات والمنافسة على وظيفة حزبية"⁵.

ويعرف "صامويل هانتغتون" المشاركة السياسية بأنها: "ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء كان هذا النشاط فرديا أو جماعيا منظما أو عفويا متواصلا أو متقطعا سلميا أو عنيفا، شرعيا أو غير شرعيّ فعالا أو غير فعال"⁶. ويقصد بالمشاركة السياسية في هذا التعريف تلك "النشاطات التي تهدف إلى التأثير على القرارات تتخذها الجهات المعنية في صنع القرار السياسي".

ويمكن تعريفها بأنها: "الوسيلة التي يتمكن من خلالها الفرد من التأثير في القرارات المتعلقة بحياته وبالسياسات والبرامج التي تضعها السلطة السياسية من أجله، فتضم أهداف معنوية تتمثل في شعور الفرد بالإنتماء إلى كيان سياسي يُكسبه قيم في أوساط المجتمع"⁷. والتأثير هنا يكون غالبا بالمشاركة في الانتخابات، التظاهرات، التجمعات، المواقف...إلخ.

وتعرف المشاركة السياسية أيضا بأنها: "الأنشطة الإرادية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في إختيار حكامهم، وفي صياغة المجال السياسي والسياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر...أي أنها تعني إشغال المواطن بالمسائل السياسية في إطار مجتمعه من خلال العديد من الوسائل والطرق"⁸. ويتفق هذا التعريف بأن المشاركة السياسية عملية إرادية لكنها ضرورية للتنمية السياسية، بواسطتها يتم إشراك الأفراد في بلورة القرار السياسية.

عند تطرقنا لمفهوم التنشئة والمشاركة السياسية اتضح جليا الارتباط الوثيق بين المفهومين، حيث تمثل التنشئة عملية تهيئة واعداد الفرد كي يصبح مؤهلا للمشاركة في الحياة السياسية التي يعيشها مجتمعه، فالمشاركة السياسية هي الوصلة التي تربط الفرد بصفته عضو في جماعة معينة وتكسبه حق المواطنة. ونشير إلى أن التنشئة تتدخل لتمييز بين أنشطة المشاركة السياسية، حيث أنها غير متساوية بين المواطنين، فبعض الناس يتم تنشئتهم على اتجاهات تدعم المشاركة ليصبح لديهم موقف كما في المجالات الاجتماعية، كونهم أعضاء في منظمات خدمية بحيث تصبح بعض أنواع المشاركة متوقعة.

من أجل فهم تعقيد الثقافة السياسية خلال فترة معينة وفي بيئة معينة، من المفيد الانتباه إلى "الوصف الكثيف" لـ "جيرتس"، حيث عرض ملاحظة سمات الشخصية السطحية والسلوك غير كافٍ لفهم التأثير، بدلاً من ذلك، يجب فهم السلوك الفردي والاجتماعي من منظور "شبكة الأهمية" التي يحدث فيها السلوك، وهي شبكة "تُبنى" بالاقتران مع الموارد المهيمنة والهيكلية، ناهيك عن الضغوط والمصالح داخل مجتمع معين في وقت معين⁹.

يتضح حيز تأثير التنشئة على المشاركة السياسية أوقات الانتخابات والإستفتاءات ومختلف المواقف التي يعيشها المجتمع من أزمات وطفرة سياسية وإقتصادية وغيرها، إنطلاقاً من فرضية أنه كلما إرتفعت نسب المشاركة السياسية كلما عبر ذلك عن فعالية أدوار مؤسسات التنشئة والعكس صحيح، كما يمكن قياس درجة مساهمة التنشئة في المشاركة السياسية من خلال المواقف المتبناة من الفرد، فترات الأزمات إذا ما دققنا في درجة وعيه بالمؤامرات والدسائس التي تحيط بدولته سواء من الداخل أو الخارج.

نعطي مثالا في هذا الصدد عن حراك 05 أكتوبر 1988 وحراك 23 فيفري 2019 في الجزائر، المساحة الزمنية بين الحراكين كبيرة، لكن مؤدى كل منهما يختلف عن الآخر، فحراك أكتوبر 1988 أسهم في إدخال الجزائر نفقا مظلماً متوجاً بنتائج بعشرية دموية عنيفة قلت فيها درجة الوعي بالمؤامرات المحيطة بالمجتمع، ورجع هذا في الحقيقة إلى تراجع أدوار مؤسسات التنشئة السياسية التي إحتكرها وإختزلها النظام السياسي في الفترة الأحادية، بحيث ألغى كل ما يعارضه ولم يسمح بوجود بيئة منفتحة تتحرك فيها مؤسسات التنشئة بكل حرية، لأن كل شيء كان محسوم لصالح النخبة والحزب الحاكم آنذاك، أختزلت مؤسسات التنشئة في فاعلين محصورين قصرنا في الأسرة وبعض الجمعيات وحزب واحد فئة واحدة تحكم باسم المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وهم فقط من يوافقون توجه النظام السياسي، لذلك قلت درجة الوعي على الرغم من أن نسب المشاركة في الإنتخابات التشريعية لسنة 1991 كانت كبيرة، إلا أنها لم تعبر عن درجات كبيرة من الوعي، أستميل المجتمع نحو العنف تدريجياً كنتيجة لإلغاء الانتخابات من الجيش، وإستفحلت ظاهرة العنف والإرهاب في جميع مفاصل المجتمع والدولة، على عكس حراك 22 فيفري 2019، الذي تميز بحضور سلمي قوي كنتيجة لتعلم المجتمع الجزائري من تجاربه المأساوية في الماضي.

الصيغة السلمية لحراك 22 فيفري 2019 جاءت بالنظر إلى جهود منظمات المجتمع المدني التي أطرت الحراك ومنحت تحريفه عن هدفه الأساسي المتمثل في رد الاعتبار للمشهد السياسي، وبالتالي لعبت دورا في توجيه المجتمع نحو قبول الحلول الدستورية السلمية بعيدا عن العنف، ما ينم على درجة تقدم من التنشئة حققها المجتمع المدني في الجزائر، وهو ما ساعد على إختتام هذا الحراك بإجراء إنتخابات رئاسية في ديسمبر 2019، إنتخابات تشريعية في جوان 2021، وإنتخابات محلية في شهر نوفمبر من نفس السنة.

المحور الثاني: خلفيات التنشئة السياسية ضمن مرحلة الأحادية الحزبية في الجزائر

بنظرة عارضة على التاريخ السياسي الحديث للجزائر، يحيلنا بشكل واضح إلى ملاحظة تأثير الفترة الاستعمارية على التكوين السياسي للفرد الجزائري، فكان الانعكاس واضحا على الأبنية الاجتماعية والثقافية المساهمة في تشكيل التنشئة السياسية، فالمشروع الاستعماري الفرنسي كان يملك برنامجا يهدف إلى التأثير المباشر على مختلف الأنسجة الثقافية والاجتماعية والسياسية. فعمد الى تكريس ثقافة سياسية معينة تساعده في تثبيت أركان حكمه، من خلال خلق طبقة سياسية جديدة تتحكم في التنشئة السياسية والاجتماعية للمجتمع، فالثقافة السياسية للمجتمع الجزائري ترتبط وتُعبّر عن الظروف والسياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية التي تُحدد هويتها ونوعيتها، هذا لأن الثقافة السياسية للنخب الحاكمة هي غيرها الثقافة السياسية للجماهير الواسعة¹⁰.

وتوجد العديد من الطبائع السياسية التي نشأ عليها الفرد الجزائري ذات بعد تاريخي يتعلق بالفترة الاستعمارية، حيث لجأ المستعمر إلى تثبيت العديد من الطبائع قائمة على عقدة النقص والخوف وعمقها في أوساط واسعة من الشعب الجزائري، ولإحكام سيطرته على مقاليد المجتمع لجأ المستعمر الى زرع بذور القبلية والجهوية والعشائرية والتي مازالت آثارها ماثلة إلى اليوم، كما عمل إلى تكوين طبقتين ثقافيتين مختلفتين متعارضتين، الأول يتبنى القيم الثقافية المحلية والتي نعني بها النُخبة المُعربة، والطرف الثاني متأثر بالثقافة الغربية (نخبة مُفرنسة).

واستمر المجتمع الجزائري في تشبُّته وانقسامه وتشردمه إلى ما بعد مرحلة الاستعمار، وهي إحدى مساوئ التنشئة السياسية التي اكتسبها الفرد الجزائري وساهمت بشكل مباشر على تكوينه السياسي، وكان لهذا الأخير انعكاس مباشر على التمثيل

السياسي من خلال طبيعة المشاركة السياسية التي تبناها المواطنون، فالنظام السياسي في الجزائر في بدايات تكوينه عقب الاستقلال، تألف من خليط متضارب من علاقات وقيم وبُنى اجتماعية تقليدية، تعود في تركيبها ومصدرها إلى أقدم مراحل المجتمع البطرقي (الأبوي) بعلاقاته وقيمه القبلية والعشائرية والعائلية والدينية المستمدة من روابط الدم والمعتقد¹¹.

وكرس النظام الأحادي نمطا من الحكم يقوم على الانفراد بالسلطة مختبئا وراء لافتة الشرعية الثورية ضمن واجهة مؤسساتية شكلية، من خلال استعمال الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني) كأداة ووعاء انتخابي، بمقابل توسيع دور الجيش والجهاز التنفيذي للحزب وأذرعه البيروقراطية المتغلغلة في مفاصل الإدارة، فكانت المشاركة السياسية في المرحلة التي امتدت بين سنة 1962 إلى غاية الانفتاح السياسي سنة 1989 شكلية فقط، تتجاوز مع ما طرحه السلطة السياسية الحاكمة من خيارات، البعيدة عن الممارسة الديمقراطية.

والديمقراطية كمفهوم وكآلية وممارسة تستند إلى مفهوم المشاركة السياسية ولا يمكن أن تُبنى الديمقراطية دون مشاركة سياسية مجتمعية فاعلة، لأن مستوى المشاركة هو الذي يُحدد مستوى الديمقراطية والعكس، فالتنشئة السياسية التي اكتسبها الفرد الجزائري خلال هذه المرحلة، كانت ضمن أطر ضيقة خاصة بالمجتمع المحلي (الأسرة والقبيلة والعشيرة) أمام إمامه وإدراكه ووعيه بالنظام السياسي ككل، فتصوره محدود وغير واضح، لذلك فإن إدراكه للجوانب الأربعة (النظام ككل، المدخلات، المخرجات، ودور الذات) هو إدراك بسيط ومشوش.

وفي المرحلة التي أعقبت الأزمة الأمنية، تم تكريس تقاليد سياسية جديدة ارتبطت بالفساد المالي والسياسي، فتم تكريس تنشئة قائمة على الانتفاع المالي للأشخاص على حساب المبادئ والأفكار والقيم، فأصبح الفساد جزءا من العملية السياسية، ومن خلاله يتم تنظيم العمليات الانتخابية، فالكل منخرط في هذه الظاهرة، وامتد ذلك إلى المواطن باعتباره نقطة انطلاق الخيارات السياسية، فأصبح العديد من الفواعل السياسية تستغل أموال الفساد في خلق طبقة سياسية "تبيع الذمم"، من أجل الحصول على جزء من أموال الفساد التي انتشرت بكثرة مرحلة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة. وحلت الجزائر وفق تقرير مدركات الفساد لسنة 2019 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية المرتبة

106 دوليا من أصل 180 دولة شملها التقرير، ويتضح من خلال هذا التقرير إلى أن الجزائر توجد من بين البلدان المتأخرة في مجال ضمان الشفافية والحد من الفساد، ويظهر ذلك جليا خلال الفترة بين 2003 إلى 2005، فقد تحصلت الجزائر على درجة سيئة قدرت بـ(2.6) سنة 2003 محتلة المرتبة 88 من أصل 133 دولة، هذا الوضع أصبح غير خاف على الجميع، فالفساد أصبح نسقيا بالشكل الذي استحكم فيه على أغلب مجالات الحياة السياسية والاجتماعية¹².

المحور الثالث: التنشئة السياسية المعطلة وخيارات المشاركة بُعَيْدَ الإنفتاح

أثرت التنشئة السياسية التي ساهمت في صناعة الوعي السياسي لدى المواطن الجزائري طيلة فترة حكم الحزب الواحد، في تشكيل وعي سياسي معطل قائم على الإقصاء وعدم تقبل الآخر، فالفكر الأحادي الذي كرسته السلطة كانت له انعكاسات سلبية ظهرت مباشرة في أول تجربة سياسية ديمقراطية عرفتها البلاد، من خلال بروز الموجة الدُغمائية للحركة الإسلامية مطلع التسعينات. وصنع واقع الاستبداد الذي سيطر على البلاد بثقافة استبدادية، فكانت أرضية للتكفير والتبديع وسياسة الإقصاء والتمييز والإرهاب الفكري، ولكون النظام السياسي في الجزائر لم ينتهج المسلك الديمقراطي الليبرالي في بداياته، هو ما أدخله في موجات من عدم الاستقرار. فالمجتمع السياسي في الجزائر كثيرا ما كان يتميز بضعف القاعدة الاجتماعية، مع ما يعرفه المجتمع المدني من عدم استقلالية، وفي كثير من الأحيان الانتهازية والوصولية، والأهم من ذلك كله انفصال وتملص النخب من قضايا مجتمعيها المصيري، فانحصرت مسألة الاستقرار السياسي القائم على التداول الديمقراطي الحقيقي، في بعدها الاجتماعي المحدود، دون أن تشكل قضية وطنية يتبناها الجميع. وهو ما يعتبر مجالا ذا صلة كبيرة بطبيعة التنشئة السياسية التي تلقاها المجتمع، حيث كثيرا ما كان المواطن مبعدا عن القضايا المصيرية للدولة، وهو ما ترجمه التعاطي العنيف مع أول تجربة ديمقراطية عرفتها البلاد، فالصراعات السياسية والثورات والحروب خارجية كانت أو داخلية تبدأ في التناقضات الاجتماعية أولاً¹³.

وعليه فقد انعكست التنشئة السياسية للفرد الجزائري سلبا على خيارات المشاركة السياسية بعد الانفتاح السياسي، فمن جهة استقطب التيار الإسلامي الحديث جل الطبقة الناحبة ومن جهة أخرى تبنى الكثير من اتباع التيار الإسلامي خيار العنف في

التعاطي مع السيطرة والسطوة التي كان يمارسها النظام السياسي، فانزلقت البلاد الى ازمة سياسية وامنية خطيرة استمرت طيلة عشرية من الزمن، حيث تقتضي عملية التنشئة السياسية القائمة على المؤسسات تمكين المواطنين من المشاركة السياسية، بحيث تُشكّل الإطار العام للعملية السياسية والمحافظة على الاستقرار بشكل عام، ولهذا يربط المفكر "صامويل هنتنغتون" بين المأسسة والمشاركة السياسية والاستقرار السياسي، حيث يرى أن تحقيق هذا الأخير مرهون بمدى بناء مؤسسات سياسية تنظم المشاركة السياسية وتحول دون إنعدام الاستقرار السياسي في أجهزة الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية¹⁴.

ونتيجة لذلك مازال الفعل الديمقراطي القائم على المشاركة الفعالة والناجعة بعيدا عن التحقيق في الجزائر، وقد لعبت مؤسسات المجتمع المدني هي الأخرى دورا أساسيا في تكريس هذا الواقع السلبي، على اعتبار أن المجتمع المدني هو الفاعل الذي ينقل العملية السياسية إلى مستوى العمل المؤسسي القائم على المشاركة السياسية الناضجة، بحيث يشكل أحد القنوات الهامة للمشاركة السياسية، وهذا ما جعل التنشئة السائدة لدى المجتمع الجزائري تقوم على اعتقاد أن السلطة السياسية متوحدة في شخص الحاكم وليست مُودعة في مؤسسات، كما يكاد يفقد الأفراد ثقتهم في السلطة الحاكمة بسبب انعدام الحوار الصريح حول الأمور المجتمعية والقضايا المحورية الوطنية والدولية¹⁵. واستمر الوضع حتى مرحلة الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"، حيث أن "احتواء الأزمة السياسية في مرحلة حكم الرئيس بوتفليقة كانت غير قادرة على تجاوز التوازنات الهيكلية للمجال السياسي العام بسبب طبيعة المكاسب العصبوية البيروقراطية والأوليغارشية، ودورها في تقويض مسارات النسيج الاجتماعي والسياسي"¹⁶. وهو ما يعتبر أحد التبعات الكارثية لعملية التنشئة الاجتماعية والسياسية للمجتمع الجزائري طيلة العقود التي أعقبت الاستقلال.

الانفتاح السياسي الذي كانت تتغنى به السلطة السياسية، سعى في جوانب عديدة إلى إضعاف مؤسسات التنشئة السياسية على غرار الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وكما يرى أحد الباحثين: "تمكن من تفعيل جهاز كوربوراتي شبيه بنموذج الكوربوراتية التقليدية العضوية، والذي يقوم على تقديم الموارد إلى شبكة واسعة من الزبائن في المنظمات الحزبية والنقابية والجمعيات، التي تحولت إلى لجان مساندة لحكمه،

وأصبحت الأحزاب المتحالفة مع بعضها في الحكومة لا تختلف عن بعضها البعض في هويتها الحزبية ولا برامجها، بقدر ما كانت امتدادا لجهاز الهيمنة الكوربوراتية تحت شعار: التحالف الرئاسي وتطبيق برنامج الرئيس بدلا من أن يطرح كل حزب برنامجا الخاص به¹⁷. مع الأخذ في الاعتبار الافتراض بأن التحرير السياسي كما بدأت الأنظمة الحالية المشابهة للجزائر، هو إستراتيجية بقاء للحفاظ على السلطة، ويبدو أنه من الضروري معرفة المزيد حول كيفية عمل سياسات التنمية السياسية، والأهم من ذلك، متى ولماذا لا يؤدي إلى النتائج المتوقعة¹⁸.

من المثالب التي كان لها الأثر البالغ على تطور المسار الديمقراطي في الجزائر وعلى بنية الدولة نجد صعوبة الانتقال من العمل بالعرف السياسي التقليدي إلى مضمات القانون والمؤسسات، أي من الجماعة والعشيرة إلى العمل المؤسساتي، ووفق هذا الوضع يمكن التفرقة بين المجتمع المدني المتحضر القائم على تنشئة سياسية متينة تتلحف برداء الحداثة والديمقراطية، ومجتمع تقليدي غارق في حسابات العرف والتقاليد، فالجزائر يطبعها نظام ديمقراطي مزيف يتغنى بالحداثة والمؤسسات، غير أنه في واقع الحال يعيش ضمن حداثة قشرية وهشة وملوثة على كل الأصعدة، ولا سيما على صعيد العمل والإنتاج الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية التي يفترض أنه يحددها وأنها تحدده¹⁹.

ورغم التجارب السياسية التي مر بها المجتمع الجزائري، حافظ على النسق العام الذي يحكمه، فهو يتكون من عديد القوى التقليدية التي تستمد قوتها من الولاءات العائلية كالأعراس والأبنية العرقية كالقبيلة والدشرة وغير ذلك من المكونات العائلية، فالفرد يتلقى تنشئة سياسية محددة وموجهة داخل هذه الكيانات، وهي من تتحكم في خياراته السياسية وفي طبيعة المشاركة التي يتبناها، وزيادة على البنى العشائرية يدين كذلك المجتمع الجزائري بكثير من الولاء للمكونات الدينية التقليدية مثل "الزوايا"، حيث تحتل هذه الأخيرة مساحة قوية من التأثير السياسي والاجتماعي²⁰. هذا الواقع انعكس بشكل مباشر على المؤسسات السياسية خاصة المنتخبة منها.

فالمؤثرات التي نشأ عليها الفرد تحدد سلوكه السياسي والانتخابي، فالمجالس المنتخبة أصبحت تكرر وتمثل مع ما يعيشه المجتمع من طبائع وغرائز، فنجد نتائج الانتخابات تسير وفق الحمى القبلية التي تتحكم في جموع المنتخبين، فمن يملك عرشا كبيرا يحصل على مقعد انتخابي محليا كان أو وطنيا، وفي بعض الأحيان تميل كفة النتائج

الى عائلة واحدة لأنها اختارت أحد المنتمين إليها بغض النظر عن كفاءته أو إستحقاقه للمنصب أو العواقب الناجمة عن هذا الاختيار، وعليه تزول في هذا المقام كل التسميات المؤسسية للكيانات السياسية، وفي كثير من الظروف تقف القوانين والأطر عاجزة أمام تحدي هذا المد التقليدي المسيطر.

هذا الوضع بقدر ما يعزز نفوذ جماعات عشائرية وييسر سيطرتها التي قد تمتد الى عقود على مختلف المجالس، قد يبعث حالة من الاستغراب والنفور لجماعات أخرى تكون متفرقة وقليلة الحضور العائلي، وهذا ما يبني التنشئة السياسية التي تعمق المقاطعة والنفور من كل ما يدور في المضمار السياسي، فهذا يعتبر سببا من أسباب سيطرة الفكر التقليدي على المجال السياسي، فتتكرس بذلك حالة من التشتت بين الدولة والمجتمع، ويؤدي إلى تنامي الشعور بالبعد والحرمان، وذلك يؤدي بالمجتمع الى إيجاد سبل جديدة في التعبير السياسي وتكون في كثير من الأحيان عبارة عن موجات من العنف والتصعيد.

فالتنشئة القائمة على الحرية السياسية تحتوي ضمنها جميع الأصوات، ويجد فيها كل طرف فاعل في المجتمع المساحة التي يتحرك ضمنها، عكس الطغيان العشائري الذي يقصي بوجوده كل الأصوات الأخرى، وهنا ممكن الفرق بين الحرية السياسية وحرية البدوي الشاعرية، أي بين المجتمع الطبيعي الذي تلقى تنشئة تقليدية وبين المجتمع الحضاري أو المدني الذي تسيره ضوابط أخلاقية قائمة على المساواة في الفرصة والاستحقاق في التقييم، فالعلاقة ضرورية بين تشكيل الأمة وتشكيل المجتمع المدني، الذي يعني إنتماء قائما على أساس المواطنة وليس على العقيدة أو قرابة الدم أو غيره²¹.

فالنظام السياسي يستعمل هذه الأدوات للبقاء في حكم الفكر القبلي وكذلك مؤسسات الزوايا، هذه الأخيرة التي عاد الاعتماد عليها بشكل قوي خلال فترة الأزمة الأمنية لمواجهة الفكر التكفيري الذي ظهر مطلع التسعينيات، فكان لا بد على السلطة من إيجاد فكر ديني يزاحم الفكر الجهادي ويضيق عليه مساحات التحرك، وزاد نفوذ الزوايا مع قدوم الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" إلى الحكم، فحصلت على دعم كبير من طرف الدولة يتوضح في الامتيازات المادية التي منحت لها، وهذا نظرا للدور السياسي الكبير الذي تلعبه، فهي تكرر تنشئة سياسية قائمة على الولاء للأتباع الذي ينضوون تحت لوائها، ويمنحها دورا محوريا في رسم المشهد السياسي ودعمها للمترشح "عبد العزيز بوتفليقة".

المحور الرابع: واقع التنشئة السياسية في الجزائر-التأثير على السلوك الانتخابي-

نركز في هذا المحور على حيزين أساسيين في عملية صناعة التنشئة السياسية وهما المجتمع المدني والأحزاب السياسية، حيث يرتبط هذان المتغيران بشكل مباشر بالعملية السياسية على جانبيين، الأول فيما يتعلق بتأطير المجتمع وتكوينه وتنشئته وتقديمه كفرد جاهز سياسيا أمام مختلف المحطات الانتخابية، والجانب الثاني هو علاقة هذان المتغيران مع الدولة وما يرتبط بها من بناء سياسي واجتماعي.

1. المجتمع المدني -أدوار يشوبها الغموض-

نجد أن المفكر الإيطالي "أنطونيو غرامشي"، فرّق بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، فالمجتمع المدني وفق تصوره هو ساحة للهيمنة الأيديولوجية، بينما المجتمع السياسي يعتبر فضاء للسيطرة السياسية بوسائل القوة المختلفة²².

ينشط المجتمع المدني في الجزائر ضمن بيئة سياسية مغلقة كانت دائما ما تثبط نشاطه، وعوض أن تمارس مؤسسات المجتمع المدني دورها الإيجابي في تكريس تنشئة سياسية، أصبحت أداة تعطيل، فمن خلال المجتمع المدني ومؤسساته، بما في ذلك الأحزاب السياسية والمنظمات التطوعية والجمعيات والروابط المستقلة المنتشرة داخل المجتمع، إنما تتأسس شبكة الأنشطة والمشاركة الشعبية التي هي أساسا في القلب من أي مفهوم يعني الديمقراطية،

ولعل الفكر التقليدي الذي مازال يحكم المجتمع الجزائري هو ما كان عائقا أمام نضج الفكر السياسي المتوارث بين الأجيال، فالفرد الجزائري لم يتكسب بعد تلك الحرية التي تجعله منفصلا عن السلطة السياسية، وتسمح له ببناء خياراته السياسية بشكل حر وديمقراطي، فالديمقراطية هي المجال الذي يضمن ازدهار المجتمع المدني وبقائه، وهو الأخير يتمكن من القيام بدوره، ولذلك فلبناء "المجتمع المدني السليم" فلا بد من حقنه بمصل الديمقراطية، وهو ما يدل على العلاقة الوثيقة بين المجتمع المدني والديمقراطية²³.

فالأحزاب السياسية تعيش في الجزائر حالة من الضياع والتيه بسبب الضعف الذي تعرفه هذه الأبنية على المستويين التنظيمي والبشري، فالسلوك السياسي للنخب التي تقود هذه الأحزاب، جعلها تركز على جوانب بعيدة عن وظيفتها الأساسية وهي عملية التنشئة السياسية، وخلق أفكار جديدة وهيئة نخب جديدة بعد تكوينها وتنشئتها، وكذلك

صياغة خطاب سياسي هادف وذو أسس واقعية وبرagamاتية بعيدا عن الولاء للسلطة، وهو ما جعل فئات واسعة وعريضة من الشعب الجزائري تتعفف عن الانخراط في هذه الأحزاب لأنها أصبحت لا تنتج أي أفكار وانما همها هو تكرير خطاب السلطة وتبريره في كثير من الأحيان، وعليه ساهمت هذه الأحزاب في تفويت الفرصة على عموم الشعب في إدراك الخلل الموجود والمبادرة بالتغيير، ولن يكون هذا التغيير إلا بفهم هذه الطبقة للواقع فيما علميا، وبالتالي يقود ذلك إلى وضع استراتيجية قادرة على إحداث التغيير الجذري²⁴.

وكرست الممارسات التي تولدت من الحزب الواحد العديد من السمات التي ميزت العمل الحزبي في الجزائر، فالبنية التنظيمية والتوجيهية تقع في يد نخبة قليلة على المستوى المركزي، وليس على أساس وحدة التنظيم وديمقراطيته، فتمت التنشئة السياسية على اعتبار الأحزاب في طمّها عبارة عن هياكل بيروقراطية تسير فيها القرارات والخيارات وفق سلم هرمي دون أي نقاش أو إبداء للرأي، وبالتالي تحولت إلى أدوات سياسية أو أوعية انتخابية. وتحولت القواعد التنظيمية للأحزاب إلى مجرد تابع ينتظر التعليمات والأوامر لتنفيذها، مما غيَّب أهم نقطة في عملية التنشئة السياسية وهي اكتساب أسلوب الحوار وتمحيص الأفكار ونضجها وتلاقحها، فتحولت البنية المشكّلة للأحزاب إلى بنية من نمط واحد، فتكرست نتيجة ذلك العديد من المظاهر السلبية في السلوك السياسي للفرد الجزائري على غرار الجهوية والزبونية والشعبوية وغيرها من المظاهر التي هدمت العمل السياسي، خاصة بعد خروج الجزائر من نفق أزمة التسعينيات.

ومن هذا الباب فإنه يقع على عاتق الأحزاب السياسية تكوين وعي سياسي جديد في المجتمع بغية المحافظة على وجودها وتكريس لرسالتها الأساسية القائمة على إنتاج الأفكار وتكوين القادة وتقديم البرامج والحلول لمختلف المشاكل والمعضلات، كل هذا الأمر مرتبط بمدى قدرة هذه الأحزاب على تغيير أنماط التفكير والذهنيات والحد من الظواهر السلبية التي إرتبطت بالانتخابات، والتي تقوم على شراء الذمم وبيع القوائم الانتخابية وتكريس التقاليد البدائية على غرار الجهوية والعروشية في داخل الهياكل الحزبية، والجهوية داخل فئات المجتمع بصفة عامة، والتي تعتبر إحدى الأدوات التي تستعملها السلطة ولواحقها من مؤسسات وأحزاب وجمعيات²⁵.

2. المؤسسات التعليمية والمسجدية:

تكتسي المدرسة أهمية بالغة في عملية التنشئة السياسية، فهي أول حيز اجتماعي يحتك به الفرد بعد الأسرة، وتتحكم الدولة في الجزائر في البرامج التعليمية فهي من يسيطر على كل أشكال التنشئة الثقافية والدينية والسياسية والاجتماعية، ولم تبلغ الجزائر بعد قدرا كبيرا من الاهتمام بمجال تكوين الأفراد على تقاليد سياسية حديثة، وإنما يتم تكريس واقع السيطرة والولاء. وتتواصل السيطرة من المؤسسات التربوية إلى المؤسسة الجامعية فهي الأخرى لم تنجح في خلق وتكوين تنشئة سياسية ناضجة بسبب الوضع الذي يعيشه الطالب بصفة عامة، زيادة على تغلغل أدوات السلطة داخل الجامعة، وتأثيرها الكبير على الخطاب الدائروسط الحرم الجامعي، الذي يشتت كل انتباه قد يؤدي إلى وعي أكثر للطلاب وثقافة سياسية متحررة عن الأطر التي رسمت سالفًا.

هذا الوضع الذي تعيشه المؤسسة التعليمية من المدرسة إلى الجامعة يتم تجسيده على مستوى المؤسسة المسجدية، فهذه الأخيرة بقي نشاطها مقتصرًا على الجانب الإرشادي الديني، حيث تتحكم الدولة عن طريق وزارة الشؤون الدينية في الخطاب المسجدي وتوجهه إلى حيث لا يسمح بتكوين وعي سياسي جديد وتنشئة سياسية متماسكة، وإنما تتحكم في الخطاب على المنابر وتقف ضد أي إمام يخوض في المسائل السياسية، سوى ما تروجه السلطة من خطاب كلاسيكي يدعو إلى المشاركة في دعم الدولة وتزكية غير مشروطة للسلطات السياسية مهما كان شكلها وانتماءها، مع العلم أن هناك فهم خاطئ لدور المؤسسة المسجدية، فالدور الذي قامت به إبان حقبة الإستعمار هو ما كان يجب أن يكون عليه دورها حاليًا، إذا حاول المستعمر الفرنسي صمس هوية الشعب الجزائري من خلال حملاته التبشيرية المسيحية، أو ما قام به لصمس إنتماء المجتمع الجزائرية بإطلاق سياسة الألقاب وتغيير الإنتساب إلى اللقب وليس الأسرة، لكن هذا قبول بالفشل نظرًا لما قامت به مؤسسة المسجد والزوايا ومدارس تعليم القرآن، التي واجهت هذه السياسة وأفشلتها محافظة على إنتماء المجتمع الجزائري نحو الإسلام والعروبة.

عند الحديث عن السلوك الإنتخابي، تقترن نسبة المشاركة السياسية في الجزائر بشكل مباشر بطبيعة المؤسسات السياسية، على اعتبار أن العملية الديمقراطية وما ينتج عنها من مؤسسات هي الدافع أمام المواطنين للمشاركة أو المقاطعة، ويعرف السلوك الإنتخابي على أنه "كل أشكال التصرف أو الأفعال وردود الأفعال التي يُظهرها المواطن في

موعد انتخابي، نتيجة تأثره أو عدم تأثره بمجموعة من العوامل والمتغيرات النفسية، الاجتماعية، البيئية، السياسية، التنظيمية، الحضارية والاقتصادية...²⁶. فيظهر تأثير التنشئة السياسية على السلوك السياسي.

وتعتبر التنشئة السياسية من بين أهم مُحددات السلوك الانتخابي، حيث ربط عالم السياسة الأمريكي "غابريال ألموند" و"سيدني فيبرا"، كل نمط من أنماط التنشئة بأن له علاقة مع بناء سياسي وسلوكي معين، حيث تم تحديد ثلاث أنماط مختلفة للتنشئة السياسية تُقابلها ثلاث بناءات ثقافية سياسية، فترتبط الثقافة الدعائية أو الضيقة بالبناء الاجتماعي التقليدي غير المركزي، في حين أن ثقافة الخضوع السياسي ترتبط بالبناء التسلسلي المركزي، أما ثقافة المشاركة فإنها ترتبط ببناء النظم الديمقراطية الحديثة.²⁷

فالسُّلوك الانتخابي يعتبر دليلاً على موقف المجتمع من السلطة السياسية، فهو إما إظهارٌ للولاء أو رفض لنظام الحكم السائد بالمقاطعة والإعراض، كما يعبر السلوك الانتخابي عن درجات معينة من النضج السياسي، وهذا الأخير له ارتباط مباشر بالتنشئة السياسية التي تلقاها الفرد والمساوي التي يبذلها المجتمع في سبيل تطوير نفسه والتعاطي بإيجابية مع تطورات العمل السياسي وهو: "سعيٌ للوصول إلى درجة المواطن الصالح، الذي يحرص على ممارسة حقوقه وأداء واجبه في الوقت نفسه". فمن خلاله يمكن سبر ومعرفة مستويات الوعي والدرجة التي بلغها مجتمع معين في الاستقلالية والنضج السياسي.

ويملك الجزائريون رصيداً لا بأس به من المقاطعة الانتخابية، حيث نجد أن هناك نسبة حوالي 35 بالمائة من المواطنين لم تنتخب ولو مرة في حياتها، فالفئة المقاطعة هي أكبر حزب سياسي في البلاد، نظراً لعدة عوامل تاريخية انطلقت منذ الاستقلال، حيث تم الطعن في مصداقية نظام الحكم من طرف العديد من القادة الثوريين، ليتواصل بعد ذلك مسلسل التشكيك في شرعية النظام السياسي، خاصة مع ما وفره هذا الأخير من ذرائع لعدم شرعيته تتمثل أساساً في النهج الأحادي والاشتراكي، ولعل الممارسات التي عرفت السلطة مؤخراً زادت من تآكل مصداقية النظام السياسي، فتربت حالة من اللامبالاة والتي تدل على وجود شرخ واسع في جسر الثقة الذي يجب أن يكون موجوداً بين السلطة ومختلف مكونات المجتمع السياسي.

ولم يتمكن النظام السياسي إلى اليوم من بسط نموذج جديد من الممارسة السياسية يكون قائما على الديمقراطية، لأنه مازال هو في حد ذاته عاجزا أمام الوضع الهيكلي الموروث من حقبة الحزب الواحد والأزمة الأمنية، وكذا تبعات حكم الرئيس بوتفليقة، ولا ينتظر من وراء ذلك تكريس تنشئة سياسية تنتج أنساقا جديدة من الممارسة السياسية بعيدة عن رواسب الماضي، فسقوط لدولة بين مخالب الأوليغارشية المالية والبيروقراطية الإدارية، مع ما تشبع المجتمع به من ثقافة الانتفاع المادي مقابل التغاضي عن ممارسات السلطة وأفعالها، فتكونت ثقافات سياسية عديدة تجمع بين صفات القبح والسلبية، محدداتها الزبونية والوصولية والولاء للمصالح، وغيرها من المظاهر التي تعبر عن الدول التي تغيب فيها المؤسسات ومكون المواطنة.

وبالحديث عن مكون المواطنة وماله من إسهامات في بناء الدولة، وتعزيز قيم التنشئة والمشاركة السياسية، تُعتبر المواطنة من الأركان الرئيسية لتحقيق الديمقراطية الحديثة، على أساس أن الديمقراطية هي الحاضنة الأولى للمواطنة، وتعتبر المواطنة حالة عالية من الوعي السياسي لدى الفرد في تعاظمه مع واقعه السياسي، وفي تعامله مع مختلف المؤسسات السياسية المحيطة به، وعليه فإنه من الواجب في هذا الباب، الشروع في التركيز على بناء الفرد باعتباره المنطلق الذي يتمحور حوله التغيير، والمخرج لذلك يكون عن طريق الامتثال لمبادئ وقواعد وأسس المواطنة. وذكرت دائرة المعارف البريطانية بأن "المواطنة هي علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة، كما أن المواطنة تدل ضمنا على مرتبة من الحرية وما يصاحبها من مسؤوليات"، فالمواطنة في مفهومها العام هي "قيمة سامية تعلو فوق أي قيمة ذرائعية، حيث يتم التخلي عن جميع التراكبات التقليدية التي ترسخت في وعي الفرد، وهي تجسيد للشخصية الإنسانية المبنية على أساس من التسامح والعقلانية والشعور العالي بالمسؤولية للحكام والمحكوم، فهي تقوم بتنشئة الفرد على أساس صحيح من المسؤولية المزدوجة بينه وبين غيره، ويكون فيها الفرد هو اللبنة الأولى لبناء المجتمع".

وكثيرا ما يقع المواطن الجزائري في شرك العديد من التقاليد السياسية التي نشأ عليها، والتي تقوم على الجهوية والمحسوبية والمصلحة الضيقة والاستنفاع الظرفي، على عكس ما تنشده قيم المواطنة القائمة على تقييم الفرد وفق ما يقدمه للمجتمع من قيمة

إضافية وما يتحلى به من قيم أخلاقية وإنسانية بغض النظر عن إنتمائه العرقي أو السياسي، فالابتعاد عن المآزق السياسية التي طالما ما وقعت فيها الجزائر نتيجة التنشئة السياسية المنحرفة، مرهون بالامتثال لقيم ومبادئ المواطنة الحققة، فالمطلوب هو ترسيخ ثقافة سياسية قائمة على المصلحة العامة وتقبل الآخر.

وتشبه التجربة السياسية الجزائرية ما عرفته التجربة الغربية، التي كان فيها الفرد رهينة سيطرة الإقطاعية وهيمنة الكنيسة، فالفرد الجزائري اليوم رهين التنشئة التي تفرضها السلطة السياسية، فالمجتمع الغربي تحرر من هذه السيطرة، وبقي على المواطن الجزائري التخلي الانفعالات الجهوية التي تتحكم في سلوكه السياسي، فيفرق بين كونه مواطنا ينتمي إلى جماعة سياسية، وبين كونه جزءا من مجتمع، ينتمي إلى جماعات خاصة متعددة الأهداف والروابط، وإذا وصل المواطن الجزائري إلى مستوى التربية المواطنة، فإنه سيتخلى طوعا عن العروشية والانفعالات الجهوية التي تتحكم في سلوكه السياسي، ووجب التنويه إلى أن جزءا كبيرا من مساعي تثبيت قيم المواطنة يقع على عاتق الدولة، فالدولة مسؤولة عن مجمل السياسات التربوية، وعن الخطاب السياسي والمسجدي، وعن الفضاءات التي تتحرك ضمنها المؤسسات الحزبية وفعاليات المجتمع المدني، وبالتالي مجمل الميادين والمناهج والمؤسسات التي تؤلف نظامها التربوي والثقافي والسياسي²⁸.

الخاتمة:

يُمكن القول ختاماً، أن دور التنشئة السياسية التي تلقاها الفرد الجزائري كان لها دور كبير في تحديد السلوك السياسي وتثبيت أنماط معينة من المشاركة السياسية، وهذه الأخيرة ساهمت بشكل كبير في تحديد وثبات طبيعة النظام السياسي، البعيد عن الممارسات الديمقراطية، فالتغيير السياسي في هذه الحالة يستعدي إعادة النظر في التنشئة الاجتماعية، من خلال دفع بأفكار جديدة قائمة على الاستحقاق وبعيدة عن الأفكار القديمة القائمة على الجهوية والعرقية والمصلحية الضيقة، أي تنشئة الأجيال على قيم المواطنة والحدثة، فالنظام السياسي في الجزائر متمسك بتقاليده وغير مفكر في التغيير ولم يبق من سبيل إلى ذلك سوى نهضة المجتمع والتخلي عن أساليب التنشئة القديمة، فالتغيير يكون بتكوين الفرد وتهيئته ليمارس السياسة بعيدا عن حسابات الماضي وعن تأثيراته السلبية، وعن الزبونية والجهوية والمحسوبية وغيرها.

بالنظر إلى النتائج المتوصل لها، ولبلوغ مستوى عالي من التنشئة السياسية التي تثبت مبادئ الديمقراطية وترتقي بمستوى المشاركة السياسية بعيدا عن التقاليد الموروثة نوصي بـ:

1. أن تتضمن المناهج التربوية من الابتدائي الى مراحل الجامعة برامج تهتم بتكوين الشخصية السياسية للأفراد، وتكونهم وفق أسس سليمة بعيدا عن تأثيرات المجتمع السلبية.
2. تحرير الخطاب المسجدي وتركه بعيدا عن أي تأثير سياسي من السلطة او استغلاله من طرف الإسلام السياسي، وانما يكون مباشرا تجاه القضايا التي تهم المجتمع.
3. مؤسسة العمل السياسي داخل الأحزاب السياسية والابتعاد بها عن سيطرة الإدارة واستغلال السلطة، والكف عن السلوكيات القائمة على الزبونية والمصلحة الضيقة.
4. ترسيخ قيم المواطنة الحقة، التي تنبذ كل أشكال التمييز العرقي والعشائري، وتطالب بتقييم الأفراد وفق ما يحملون من أفكار إنسانية بعيدا عن الحماية الجبهوية.
5. محاربة الفساد المالي الذي امتد الى المجال السياسي من خلال شراء الذمم وفرض سلوكيات ساهمت سلبا في تكريس العزوف السياسي والمقاطعة.
6. تحرير المجتمع المدني من سيطرة السلطة وجعله فضاء للتنشئة السياسية والاجتماعية، من خلال توفير الغطاء القانوني والسياسي لذلك.

الهوامش:

¹ فاطمة عوض صابر، ميرغت علي خفاجة، أسس البحث العلمي، ط1، مطبعة الإشعاع الفنية للنشر والتوزيع، الإسكندرية- مصر، 2002، ص.87.

² Will Kymlicka, **Multicultural Citizenship**, published by Oxford University, Great Britain, 2003, P.13.

³ أبراش إبراهيم، علم الاجتماع السياسي، ط1، دارس الشروق للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 1998، ص.197-203.

⁴ دريس نبيل، الديمقراطية التشاركية-مقاربات في المشاركة السياسية-، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2017، ص.81.

⁵ أسامة خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية، جامعة عين شمس، مصر، 2005، ص.19.

⁶ مبروك ساحلي، أثر المشاركة السياسية في تنمية المواطنة في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات، العدد 16، 2013، ص.197.

⁷ رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية المحلية، ط1، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية-مصر، 2011، ص.86.

⁸ دريس نبيل، المرجع السابق، ص.64-65.

⁹ Benjamin Macqueen, **Political Culture and Conflict Resolution in the Arab World**, MELBOURNE UNIVERSITY PRESS, Victoria - Australia, 2009, P.06.

- ¹⁰ علي الدين هلال ونيفين عبد المنعم، النظم السياسية العربية وقضايا الاستمرار والتغيير، ط 1، بيروت-لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص. 25.
- ¹¹ هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، دار نلسن، بيروت-لبنان، 1999، ص. 207.
- ¹² حمودة نصيرة، واقع الفساد الاقتصادي في الدول العربية حسب مؤشر مدركات الفساد وسبل مكافحته من المنظور الإسلامي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 22: العدد 01، سنة 2022، ص. 1168.
- ¹³ حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين بحث في تغير الأحوال والعلاقات، ط01، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: لبنان، 2000، ص. 531.
- ¹⁴ عربي بومدين، بوزيدي يحيى، أثر عملية المؤسسة على المشاركة السياسية: دراسة في التحولات السياسية في المنطقة العربية بعد 2011، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 5، أكتوبر 2014، ص. 82.
- ¹⁵ عمر مرزوقي، فايزة صحراوي، الثقافة السياسية والمجتمع المدني في الجزائر طبيعة العلاقة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 08، 2016، ص. 144.
- ¹⁶ كريش نبيل، إشكالية التعبير السياسي في الجزائر، مجلة العلوم السياسية، العدد 02، 2020، ص. 234.
- ¹⁷ عبد القادر عبد العالي، الدولة والهيمنة على المجتمع-الدولة الكوربوراتية السلطوية وقيود الانتقال الديمقراطي في الجزائر، مجلة عمران، العدد 37، 2021، ص. 50.
- ¹⁸ Dietrich Jung, *Democratization and Development New Political Strategies for the Middle East*, Danish Institute for International Studies, Dietrich Jung, United States of America, 2006, P.101.
- ¹⁹ جاد الكريم الجباعي، المجتمع المدني هوية الاختلاف، ط01، ترقا للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق-سوريا، 2003، ص. 14.
- ²⁰ سمير عبد الرحمان هائل الشميري، المجتمع المدني والجماعات التقليدية، البلقاء للبحوث والدراسات، جامعة عمان، المجلد 11، العدد 01، 2005، ص. 06.
- ²¹ عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة قطر، 2012، ص. 32.
- ²² Inge Amundsen, Cesaltina Abreu, *Civil Society in Angola –Inroads Space and Accountability*, Norway: Published By CMI Chr. Michelson Institute, 2006, PP.10-11.
- ²³ غرايم جيل، ديناميات السيرة الديمقراطية والمجتمع المدني، تر شوكت يوسف، دار التكوين، دمشق-سوريا، 2009، ص. 13.
- ²⁴ سلامة كيلة، الحاجة الى حزب جديد: نقد التجربة التنظيمية الراهنة، دار الهلال للنشر، بيروت، 2014، ص. 10.
- ²⁵ نش حمزة وحجاب عبد الله، السلوك الانتخابي ودوره في تفعيل الديمقراطية المشاركة في الجزائر، الرائد المغاربي، العدد 01، 2013، ص. 41.
- ²⁶ خالد زعاف، السلوك الانتخابي في الجزائر بعد الحراك الشعبي بين القبلية والمواطنة، مجلة مدارات سياسة، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص. 13.
- ²⁷ بليه لحبيب، محددات السلوك الانتخابي في الجزائر، ورقة مقدمة في اليوم الدراسي الموسوم بالمشاركة السياسية والسلوك الانتخابي، 12 جوان 2014، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، ص. 22.
- ²⁸ ناصيف نصار، التربية على المواطنة، كيف نمهد لقيامه الجيل العربي الجديد؟ منشورات الطليعة العربية، تونس، 2002، ص. 14.